العدد (2182) السنة الثامنة - الأربعاء (6) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

# بيع المقـاولات

■ إحسان شمران الياسري

قبل خمسين سنة، كان المقاول العراقي صاحب مهنة رفيعة الشأن في المجتمع، ليس لأنه (زنكَين)، فهذه قصة أخرى، ولكنه يساهم في تعمير البلد وخلقَ المنجزات التي تدفع الدولة أثمان وجودها. فالدولة تدفع والمقاول يبني. حتى إن بعض المقاولين والتجار أقرضوا الحكومة في ظروف معينة بدواعي الوطنية ولكي تسير الحياة.. وكان المقاول يساوي الوطني، حتى لو لم يكن شيوعياً أو صاحب عقيدة أخرى لا تقل عنه وطنية..

وكانت المقاولة لها بداية ولها نهاية، ولها ثمن وكلفة وعوائد مجزية.

لم يكن في تلك الأيام تحايل على الدولة أو المال العام، ولم يكن الموظف الحكومي عُرضة للنصب والاحتيال والتخويف و(التخوين)..

ولم نسمع بالفساد عندما كنا في المدارس الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية أو الجامعة. ولم يطلب منّا أساتذتنا رشوة أو (جكَارة)..

وعندما أصبحنا أساتذة في الجامعة لم نُرش أحداً لكي نكون، أو نرتشي من طالب فاشل.. وإذ أصبحنا موظفين في دوائر ذات صلة مباشرة بحياة الناس وعلى احتكاك دائم بالجمهور، لم تُعرض علينا الرشوة أو الغواية، ولم نفكر فيها بالأحرى، لأن مخترعيها كانوا أقل مما هم عليه اليوم، وكان المتعاملون معنا (نحن الموظفين) يستطيعون التمييز بين الفاسد وبين النظيف.. فكانوا يتجنبون النظيف ناهيك انهم كانوا يحترمونه أساساً.. وعندما كانت تأتي إلى مكاتبنا قضايا المقاولين والمقاولات، كُنا نستطيع التمييزَ بين المقاول الناجح وبين المتُعثّر، وبين الرابح والخاسر.. وبين المقاول الرئيسي والمقاول الثانوي، ونعرف هامش الربح الذي تركه الأول للثاني.

ولكننا لم نسمع الى وقت قريب بقضية اسمها (بيع المقاولة)، بالطريقة التي تجري هذه الأيام، فتخسر الدولة مليارات الدنانير بطريقتينَ: الأولى عندما يبيع المقاول الأول المقاولة لمقاول ثان.. هذا يعني إن مؤسسات الدولة اخطأت في احتساب كلفة المقاولة فوفّرت هامشاً كبيراً ليس له شرعية، وهو الهامش على سعر بيع المقاولة للمقاول الثاني..

والطريق الآخر، عندما يندفع المقاول الثاني لشراء المقاولة من الاول على أمل الحصول على ربح.. وعندما تكون حساباته مخطوءة، يلجأ (بمساعدة فاسدين وخارجين على القانون) الى التنفيذ بكفاءة أقل وبشروط أسهل على حساب النوع والاداء.

إن مثل هذه الممارسات تتعدى مفهوم الفساد، فهي قضية تراضٍ بين شخصين، ولكن المطلوب أن تتنبّه المؤسسات الى خطورة بيع المقاولات، وأن تشترط في العقد ان يُنَفِّذ المقاول مهمته تحت المسؤولية وعدم بيعها..

وأن يكونَ معلوماً للمشرفين على التنفيذ ومكاتب المهندسين المشرفين أو المُقيمين ما إذا كان المقاول الأصلي هو الذي ينفذ أم أن المقاولة بيعت..

نأمل أن تحملنا الريح يوماً الى أفق لا يكون فيه الرخاء حلماً صعب المنال، وأن ننام فنصبح فنجد حسابات المؤسسات أقرب الى الدقة، وأن يكون للمقاول الوطني، والقطاع الخاص العراقي المتميز دوره في بناء الدولة بدلا من الإحالة إلى (البطرانين) من الأشقاء والأصدقاء الذين يبيعونها على مقاولينا الحُفاة بربع السعر ويأخذون هم (بَياض) أسمائهم ثلاثة أرباع المقاولة.

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

# محمـد أركـون.. مراثـي العقلانيـة وأنسـنة التأويل

علي حسن الفواز

قد يبدو الحديث عن العقلانية العربية الإسلامية بأنه نوع من الرثاء العلني لما تداعى من عقلانية الخطاب السياسي الذي اسهم في تغريب السؤال العقلاني، مثلما اسهم في عطالة المؤسسة العقلانية، مقابل ما استشرى في العقود الاخيرة من تنام خطير لنزعات وتوجهات وضعت الخطاب العقلاني الإسلامي وسط فضاء عارم من التقاطعات التي استشرت فيها نزعات التفكير والغلو والعدمية، والتي افترضت إعادة فحص الجهاز المفاهيمي للاتجاهات العقلانية التي فقدت قدرتها الاستعمالية واتجاهاتها التقويمية. من هذا المنطلق نضع كتابات محمد أركون الأخيرة بمثابة الباعث على اثارة المزيد من الاسئلة المفارقة، خاصة ما يتعلق بإشكالات التعاطي مع التاريخ والنص والتأويل، والذي كان يسعى من خلاله الى انسنة الاتجاه العقلي من خلال انسنة انماط التفكير، وانسنة البنى المؤسسية الحافظة لشرعة التفكير وقوتها وبواعث مصادرها التي تواجه ازمات الخطاب السياسي الغارق في مثيولوجياته، والاغترابي عن واقع بات سريع التغاير، ومفتوحاً على صراعات عميقة تلامس الهوية والمعنى واللغة والنص، ولعل ازمة مواجهة تداعيات مابعد الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، ومالحقها من صراعات وحروب بدأت باسقاط نظام طالبان الاسلاموي، واحتلال العراق، وليس انتهاء بعاصفة الصراعات التي تعيشها العلاقات والحوارات بين الحضارات والثقافات، والتي تمثل في اساسها الرهان على قوة العقلانية وعمق اتجاهاتها في مواجهة ازمة اللاعقلانية التي باتت تفرضها الكثير من الجماعات على معطى الأفكار..

إزاء اتساع ظاهرة الصراع والجدل، وانهيار نماذج التفكير التقليدي، تنطلق الكثير من الرؤى المغايرة ازاء مايجري في الواقع العربي الإسلامي، والتي تمثل منطلقا للحديث عن سمات مفارقة لانهيار انماط الحكم القديم، اذ بدأت تتصاعد اتجاهات تختط فيها الطروحات والشعارات الثورية غير واضحة المعالم والتي تستعير الكثير من متون الخطاب الاسلاموي، مع الكثير من النزعات المسكونة باللاعقلانية، والتي تروّج لأنماط من ثقافات مغايرة، اذ تستدعي مراجعة اتجاهات الثقافة العقلانية التي كانت تستشرف فكرة الوعي بالحقوق والحريات، في سياق البحث عن خطوط مراجعة لقراءة مايجري حولنا، ومن هنا فان إعادة قراءة ملفات الباحث العقلاني الراحل محمد أركون تمثل وجها اكثر اشراقا لاستقراء سمات الوجوه الباعثة على إنتاج المزيد من الأسئلة، والدافعة نحو اثارة المزيد من الاشكالات التي تخص ظواهر قراءة الفكر الإسلامي، وأزمات اشتغالاته على مستوى النص والسنّة وعلم الكلام والتاريخ والعقل، اذ تضعنا تلك الأسئلة ودافعيتها أمام مواجهة ما يتداعى منها من معطيات باتت هي خط المواجهة إزاء صعود خطاب الاسلام السياسي واصوليات الغلو عند بعض اتجاهات التفكير الديني بنزعاتها المؤدلجة، وبعض طرائقها الدوغمائية، والتي باتت تبحث لها عن مواقع ومهيمنات في البيئات السياسية والحزبية العربية، مثلما باتت في الموقع المهدد لقيم الثقافات المدنية القرينة بشيوع ظواهر التنوع والتعدد في المجتمعات العربية والاسلامية، بما فيها التعدد والتنوع الاثني والطائفي، فضلا عن التنوع والاختلاف في النظر الى قضايا النص الديني والتراث ومفاهيم الدولة والشرع والتأويل ومستويات النظر الى ما يشتبك معها اشكاليا في اطار النظر الى اركولوجيا المقدس في الفكر والتابو في الحلال والحرام والدنس والجنس وغيرها.

كتاب(الأنسنة والتأويل في فكر محمد أركون) لمؤلفه الباحث الجزائري كحيل مصطفى، والصادر حديثا عن منشورات الدار العربية ناشرون ومنشورات اختلاف- الجزائر، يمثل واحدا من هذه المراجعات، لانه يتضمن جملة من المقاربات المعرفية التي تعالج بعض مضامين ألاتجاهات الإنسانية في الخطاب العقلاني التنويري والتعاطي مع تصوراته وتعقيداته المفاهيمية، مثلما يسعى اساسا الى التعريف بالمناهج التي اشتغل عليها اركون بدءا من اللسانيات والانثربولوجيا، وانتهاء بتوظيفه الإجرائي لاركولوجيا فوكو(في تحليل الأفق المعرفي والابستمولوجي لمجال بحثه الخاص وهو الاسلامولوجيا) كما يقول د.علاء مهيبل، فضلا عن استشرافه لطروحات الاستشراق عبر تبنيه النزعة الاستشراقية المنهجية وطروحاتها الاشكالية، والتي اجتهد فيها أركون من خلال توظيفه لمفاهيم نقد الموروث الاستشراقي، وكذلك اكتناه محمولاتها على مستوى ما يؤسس له هذا الفكر من معطيات وعلائق وابستميات، اذ كثيرا ما لجأ إليها اركون في قراءاته المنهجية التي يتموضع فيها داخل الفكر الغربي لما يسميه بـ(الاسلامولوجيا) والتي يدخل النص الديني القرآني في سياقها، فضلا عن مكاشفاته لتجليات المسكوت عنه في العديد من مظاهر الانسداد المعرفي التي وقفت ازاء اشتغالات طروحات(الاسلاميات الكلاسيكية)، تلك التي قادته لاستكشاف العديد من الفاعليات السردية الحاضنة للتخيلات والاسطرة والمرواتية الشفاهية، وكذلك تمثله الى جوانب معرفية تحيله الى اجراءات نقدية، كثيرا ما كان يعمد اليها اركون ازاء مواجهته لمضمون النزعات المغالية والمتطرفة للذهنية الاسلاموية التقليدية التي تحاول ان تضع مقصدية أنسنتها وشرعنتها على وفق ظاهر النص، وعلى وفق قراءاته الراديكالية الفقهية التي تتمثل الى مرجعيات قوة الإجماع..

أركون يضع نفسه دائما في سياق توصيفي لظاهرة المثقف النقدي الذي يمثل جوهر التحول باتجاه تفعيل قوة الخطاب الثقافي وتكريس ظاهرته في الواقع والحوار وصناعة الاسئلة، من منطلق ان هذا المثقف هو الاكثر قدرة على حيازة شروط مواجهة ازمات النص والسلطة والعقل والفقه والاجتهاد، وربما يكون هو الاكثر تفاعلا مع التعاطي من انكشافات هذه الازمات على ازمة الإنسان ذاته في اطار اغترابات الوجودية والهوياتية والحقوقية.. لذا نجد من خلال هذه القراءات، ومن خلال ما أصلّه محمد

اركون على مستوى(نقدية العقل)مايستحق القراءة الفاعلة الساعية الى مواجهة المهيمنات والضواغط، وكل ارتكاسات اللاوعي الجمعي للجماعات الطائفية، اذ يكون النقد في هذا السياق هو المجس الاداتي لتفكيك هذه المهيمنات وانماط ذهنيتها الطاعنة، والتي وجد في فضاءات المغايرة المنهجية نوعا من المواجهة للكثير من الدوغمائيات التي وسمت أنماط الفكر، واحيانا سلطة الخطاب الديني..

التوصيف النقدي للمثقف الذي يطرحه اركون هو مقدمة للمواجهة مابين البنية الفكرية الغربية، ومابين طبائع الواقع العالق بالمهيمنات النصوصية، والتي وجد فيها اركون مجالا لما يقوله، لغرض(دمج الظاهرة القرآنية في الحركة الكبرى للبحث العلمي والتأمل الفلسفي)١ وهذا مايشترطه في التعاطي العقلاني مع ثنائية الانسنة والتأويل، اذ تمثل هذه الثنائية المستوى العميق لاستدعاءات ما يجب ان تكون عليه فاعلية القراءة النقدية للظاهرة القرآنية من خلال استقراءاتها للتاريخ الإسلامي، وطبيعة تعاطيها مع مراحل تحولاته الكبرى، تلك التي ارتبطت بمجموعة من المعطيات التاريخية والسياسية والثقافية والفقهية، اذ اتسعت دوائر الجدل في المدارس والطوائف الاسلامية، وتعقدت العلاقة مع مفاهيم كانت ثابتة في ظاهر النص، الى مايشبه النزعات الباطنية والغنوصية، مثلما اتسعت العلاقة مع بعض الاتجاهات الحاكمة خاصة عند السلاجقة والبويهيين، فضلا عن بروز ظواهر المفكرين والفلاسفة والعلماء الاسلاميين الانسانويين، والذي يمثلهم ابن سينا والفارابي، والرازي، والذين اسماهم الدكتور محمد عابد الجابري بأصحاب(العقل المستقيل) ولكن محمد اركون وضع المستويات التفكيرية لمثقفي النقدية الاسلاموية في سياق آخر، اذ جعلهم الاقرب الى الفضاءات الانسانوية التي تنحاز الى الاعتدال والتسامح.

يسعى الكاتب في مقارباته الى معاينة ماتمثله فكرة الانسنة في خطاب اركون من خلال استشراف منظوره الواقعي لفكرة الانسنة، وقيمتها الاخلاقية والنقدية وحتى الشرعية عبر النظر الى مفاهيم الاعتدال والتطرف في الاسلام، وكذلك النظر عبر منظور النقدية الغربية-اركولوجيا فوكو، وبعض خصوصيات المنهجيات البنيوية- الى مجال مفاهيمي واصطلاحي له توظيفاته التي شكلت منظوره الاجرائي الى مفاهيم السلطة والمعرفة والجسد، والى تمثله لمعاينة سياسات بعض الدول الحاكمة في الجغرافيا الاسلامية-نموذج الاستبداد والطغيان-من خلال سبره لطروحاتها واجتهاداتها المليئة بالكثير من مظاهر الغلو والتناقضات ومفاهيم الصراع، والتي بلغت فيها الانسدادات المعرفية ذروتها، خاصة في الدولتين السلجوقية والبويهية، وبعض دويلات المغرب العربي، فضلا عن ان هذه الكشوفات وضعت منظوره الابستمولوجي امام اشكالية التقاطع بين السلطة والمعرفة من خلال النظر الى مواقف العديد من الفلاسفة والفقهاء الذين ظهروا في تلك الدول وطبائع علائقهم بالحاكمية والجمهور، وكذلك علاقتهم بالنص والاجتهاد والسنّة وعلم الكلام، مثل الغزالي وابن رشد وابن خلدون وابي حيان التوحيدي وغيرهم.

رؤية محمد اركون لمفهوم الانسنة تنطلق من رؤية اكثر شمولية لقيمة ماتحمله هذه الاسئلة من معان تلامس جوهر اشتغالاته الثقافية والدينية، اذ يكون هذا الشمولي هو الباعث على استدراك ما ينبغي استدراكه من صراعات قهرية ارتبطت بأزمة وعي الحاكمية، وأزمة الوعي الشقي للمسكوت عنه في تاريخ ثقافتنا الإسلامية، والتي جعلت اركون ينحاز الى فكرة الانسنة الكونية من خلال بطلها الكينوني الإنسان الذي يواجه ازمات وعي القراءة والاجتهاد للنص والسلطة وفوبيا(النصوص التأسيسية)كمايسميها، والتي وضعت (النص الانسنوي)الاركوني امام مقصدية التأويل، من خلال قراءاته ل(الوحي)ولمفاهيم المجاز والمتخيل واستقراء البنية العميقة والمؤولة للنص القرآني، والذي يجد اركون في فضاءات اللغة كبنية لسانية وفللوجية مديات تجسد دلالاتها ومضمونها السسيولوجي بمرجعياته الغربية، خاصة عند بيار بورديو وقراءاته للاليات التحليلية للمجتمع الغربي.

لقد عمد أركون الى التعاطي مع محاولات فرض النزعة الانسنوية للمقدس في النص القرآني، الى توظيف اجراءات القراءة الاركيولوجية ومفاهيمها في النص والحدث والكلام، وهذا ما يجعل هذه المفاهيم محمولات تأويلية تلامس الكثير من المقاربات الإشكالية للتاريخ والدولة والجماعات، اذ تكوّن الدولة هنا نظاما له جهاز من المفاهيم والتداولات والمؤسسات التي تجعل النص ضمن سياقها، مثلما تكوّن الجماعات نصوصا لها مرجعيات ومنظورات خلافية تتعضّد بالتأويل والقوة الرمزية التي تتحول بالتراكم الى قوة سسيو انثربولوجية يتزاوج فيها المتخيل مع الطقوس مع القوة المعرفية الابستمية ذات الشفرات اللغوية التي تخص الجماعات واصولها. ناهيك عما يتداعى من هذا الفهم الخارج عن السياق النقدي الى تكوين مايشبه السياق الايهامي الاخضاعي، والذي يستعير الفهم الشعبوي للتخيلات السردية الشفاهية للنص في التعبير عن طبائع هذه الجماعات وصراعاتها السرية.

هذا التوصيف هم ما يجعل عقلانية محمد اركون اكثر قربا من القوة النقدية، لان هذه القوة هي التي اسبغت على مشروع اركون بعدا انسنويا لم يتقاطع مع الرؤية الخلافية للتأويل، خاصة وان اركون من المؤمنين جدا بأفكار النقد والاجتهاد والمجاز في النص..

ان القوة المعرفية التي يثيرها جدل الانسنة والتأويل، هو مايسعى اليه اركون في تسويغ مفهوم التعاليات الرمزية للنص القرآني، من خلال القوة التي تفوق نصه الابلاغي الى سيرورة قوة مهيمنة، اشباعية، شارحة، لها مركبها النقدي-نقد السلوك والفكر والخطيئة والاثم- والذي يستقطب له تمثلات معرفية ونفسية وتأويلية، والتي اصطنعت لها طوال قرون طويلة منذ القرن الثالث الهجري نوعا من(المؤسسة المفاهيمية) التي تملك حضورا فاعلا ومؤثرا، اذ كثيرا ماتحولت الى قوة تفسير رسمي وقوة حكم وقضاء للدولة السياسية، فضلا عن تحولها الى خطاب سري عميق الاثر والغواية للجماعات المناوئة، والتي تحصنت بالتقية والتأويل.

يضعنا هذا الكتاب امام جدّة محمد اركون وموضعيته في التعاطي مع ازمات فهم التاريخ والنص، من خلال منظورات منهجية خارجة عن تاريخية هذا النص، والتي تجعله الأقرب الى النص(الانسنوي) الذي يبيح للقارئ القبول بجلاء ما يحوزه من معان ظاهرة وباطنة، وما يوفره من أحكام يمكن إخراجها من القياس، وإخضاعها للتأويل والقراءة، وبما يجعل فهم اركون نوعا من القراءة المتعالية الكاشفة التي توظف مناهج العقل المثالي، خاصة اركيولوجيا فوكو، وسسيولوجيا بيار بورديو، باتجاه إمكانية وضع النص القرآني والنص الإسلامي بشكل عام في سياق تداولي، يمكن ان يتقبل النقد والتأويل، خاصة وان هذا النص في سياقه التقديسي قد أحكم منظوره الشرعي على آليات التفكير عند جماعات واسعة، وبالتالي فان النقد سيكون فاعلية مركبة لنقد اكثر شمولية باتجاه مواجهة فاعلة لأنماط التفكير عند تلك الجماعات التاريخية ومنظوراتها للحكم والحقوق والحريات والقبول بالآخر، والتي تمثل اليوم الواجهة التي تصطنع لها عناوين عالية لمفاهيم الإصلاح والتغير، وربما عناوين أكثر إثارة حول الثورة والدعوة الى إسقاط ما تبقى من الأنظمة السياسية التي كانت أساساً تحد كثيراً من تنويرية الاتجاهات العقلانية وطروحتها حول الحداثة والحرية والحقوق، والتي كان محمد أركون واحدا من اكثر ثوارها استشرافا لوعي ادواته العقلانية التي تحفر عميقا في الفكر والنص والمعنى..

١.محمد اركون.مشكلة الأصول.ترجمة هاشم صالح.مجلة الفكر العربي المعاصر العدد١٣ بيروت ١٩٩٠

# الجسـر الـبري بـين مصـر والسـعودية

حسين عبد الرازق

وفكرة إقامة هذا المشروع - حسب د. محمد نبيل مجاهد الأمين العام للاتحاد العربي لنقل التكنولوجيا ومنسق المشروع - جزء «من مشروع جسر التواصل العربي الذي يبدأ من صحراء المعادي وينتهي في مكة، وهو أول طريق في العالم عرضه ١٠٠ متر وينقسم إلي حارتين كل منهما بعرض ٤٤ مترا وفي الوسط ١٢ مترا مخصصة لإقامة خط سكك حديدية يضم ٣ خطوط متوازية احدها للطوارئ». ويضيف د. محمد نبيل مجاهد أن أصل فكرة إقامة هذا المشروع «تراثية قديمة، بدأنا فيها سنة ١٩٧٤ في لقاء مع الملك فهد رحمه الله، وتوالت الأحداث في شأنها حتى تمت الدراسات للبدء فيها سنة ١٩٩٩ عن طريق جهة سيادية مصرية».

وطبقاً للدراسات الفنية التي نشرت في ذلك الوقت فسيربط الجسر بين رأس حميد في تبوك شمال السعودية ومنطقة نبق شمال شرم الشيخ عبر جزيرة تيران، ويرتفع ١٠٠ متر عن سطح البحر وطوله ٥٠ كيلو متراً منها ٢٣ كيلو متراً فوق خليج العقبة، وستكون قاعدته الهرمية على الأرض المصرية بارتفاع ٨٠ متراً لجسمه مع ٢٠ مترا أخرى للكابلات والحبال الحديدية التي ستحمل جسمه الطائر. . «أي أن ارتفاعه يساوي بناء برج يتكون من ٤٠ دوراً» كما قال أحد الخبراء.

ويتكلف بناء الجسر ٣ مليارات دولار، ويستغرق بناؤه ثلاثة أعوام تقريبا.

وأعيد طرح المشروع منذ أربع سنوات، فنشرت الأهرام في يوم ٦ مايو ٢٠٠٧ خبراً يقول «يبدأ الأسبوع المقبل العمل في الجسر الجوي بين مصر والسعودية بطول ٥٠ كيلو متراً، بين رأس حميد بتبوك شمال السعودية ومنتجع شرم الشيخ المصري على البحر الأحمر..ويضع الملك عبد الله بن عبد العزيز حجر الأساس للجسر الأسبوع المقبل».

ونشر الخبراء دراسات عن فوائد المشروع، وأهمية إقامة انبوب بترول بطول الجسر لنقل البترول السعودي إلى خط سوميد المصري، وما يحققه من وفر للسعودية يصل إلى مليار دولار سنويا، كما أن مصر ستحقق دخلا كبيرا من رسوم عبور الجسر، إضافة إلى أن الجسر «سوف ينعش ساحل خليج العقبة اقتصاديا.. وسيحقق نقلة نوعية في التجارة العربية وفي زيادة الصادرات المصرية واختصار تكاليف الحج والعمرة بنسبة تفوق الثلث، ولا يحمل موازنة الدولة المصرية مليما واحداً» كما قال اللواء صلاح الدين سليم، وأضاف د. محمد عبد الحليم أن أحد أسباب عدم اكتمال التبادل الاقتصادي بين الدول العربية هو صعوبة النقل خاصة النقل البري لأنه مازال أرخص الطرق وفي النقل «وبإنشاء الجسر يزيد التبادل في البضائع، كما سيمنع تكدس الحجاج في نويبع كل عام. ويتسبب هذا التكدس في الكثير من الحوادث، وأيضاً تلافي غرق العبارات»، ويقول د. محمود عبد الحي نسبة التجارة بين الدول العربية وبعضها تتراوح بين ٨٪ و١٠٪ وفي حالة إنشاء الجسر الذي قد يتفرع منه في المستقبل طرق أخرى سيزيد من تلك النسبة، كما أن الجسر يسهل أيضاً رحلات العمرة والحج ويقلل نفقاتها» .

ولكن المفاجأة التي قضت في ذلك الحين على مشروع الجسر جاءت من خلال الرئيس «المخلوع» حسني مبارك الذي أدلى بتصريح قاطع يرفض فيه إقامة الجسر، قال مبارك «الجسر مجرد شائعة لا أساس لها من الصحة.. واختراق الجسر مدينة شرم الشيخ سيؤدي إلي الإضرار بالفنادق والمنشآت السياحية ويفسد الحياة الهادئة والآمنة هناك، مما يدفع السياح للهروب منها، وهذا ما لن اسمح به أبداً»، وأضافت مصادر رسمية مصرية إلي ذلك تهديد المشروع للأمن القومي، بمقولة انه قد يستخدم الإرهابيون الجسر في تهريب أسلحة ومتفجرات لارتكاب جرائم إرهابية في شبه جزيرة سيناء والمنتجعات السياحية المطلة على البحر الأحمر!

وعلق د. محمد نبيه مجاهد قائلا ..«الجسر يقع خارج شرم الشيخ، فالمسافة بين شرم الشيخ والمطار أكثر من ٦ كيلو مترات، وبين آخر حدود المطار والبداية البحرية للجسر في منطقة نبق كيلومتر و٧٥٠ مترا، وبجمعهما سيبعد الجسر خارج شرم الشيخ نحو ثمانية كيلومترات.. وقد خاطبنا جميع الجهات السعودية والمصرية، فمثلاً كاتبنا سلاحي الحدود والبحرية السعودية، وعرضنا الأمر قبل وفاة الملك فهد على الملك عبد الله فوجدناه مرحباً بشدة بالمشروع وكان أكثر مصرية منا. وهناك خطابات ومكاتبات دائمة لرئاسة الجمهورية المصرية ورئاسة مجلس الوزراء تؤرخ للمشروع والخطوات التي اتخذت في تنفيذه» وتم الإعلان عن استعداد سبع شركات عالمية منها شركة الخرافي الكويتية وشركة إعمار الإماراتية وشركات من أمريكا وكندا وفرنسا للمشاركة في تنفيذ المشروع.

في ضوء هذه الحقائق يصبح التساؤل عن سبب رفض مبارك لإقامة الجسر مشروعا. وكان الرد واضحا، فقد نشر في ذلك الحين ان الرفض جاء خضوعا لضغوط أمريكية وإسرائيلية. فقد أعلنت إسرائيل عن تخوفها من الآثار السلبية لهذا الجسر على أوضاعها الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية «وعلى الحركة البحرية للسفن الإسرائيلية من وإلي ميناء إيلات، وتدمير دور هذا الميناء في نقل النفط، وكذلك أنبوب النفط الممتد من عسقلان لإيلات حيث ستصبح شبكة انابيب النفط التي ستقام بطول الجسر بديلا متميزا. وبناء على هذه الاحتجاجات الإسرائيلية، وعدم إخطار السلطات المصرية والسعودية إسرائيل بهذا المشروع قبل البدء فيه، حذر البيت الأبيض الأمريكي الحكومتين من تنفيذ أي مشاريع مشتركة في منطقة خليج العقبة دون إبلاغ مسبق لإسرائيل، وضرورة موافقتها ومشاركة إسرائيل فيها «فتنفيذ مشروعات عملاقة كتلك دون شراكة إسرائيلية سيتسبب في توتر إقليمي». وإعادة طرح المشروع بعد ثورة ٢٥ يناير يبدو منطقياً، فقد زال النظام الذي خضع لضغوط إسرائيل وأمريكا وألقى بمشروع مهم لمصر في سلة المهملات. والمطلوب الآن هو سرعة اتخاذ القرار والشروع في تنفيذ هذا الجسر على أرض الواقع.

**تحت عنوان «إعادة الحياة لمشروع الجسر البري بين مصر والسعودية» كتب الزميل هاني عمارة في الأهرام الأسبوع الماضي يقول إن د. عصام شرف رئيس مجلس الوزراء طلب «إعادة الدراسات الفنية والاقتصادية حول مشروع الجسر البري العملاق الذي يربط بالأراضي المصرية والسعودية عبر خليج العقبة، والذي كان قد تم الاتفاق على إنشائه عام ١٩٨٨». وأضاف الخبر أن الجسر سيحقق التواصل البري والربط المباشر بين دول شرق وغرب العالم العربي.**

# «نـصـر» وتـاريـخ المـصـادرة

فريدة النقاش

حلت قبل أيام الذكرى الأولى لرحيل المفكر وأستاذ علوم القرآن «نصر حامد أبو زيد» والذكرى الخامسة لرحيل المحامي والمناضل السياسي الشيوعي «نبيل الهلالي».

وثمة وشائج تربط بين الراحلين العظيمين رغم اختلاف ميدان وموضوع كل منهما في البحث والتفكير والممارسة، فكلاهما وقف ضد السائد بجسارة وكلاهما تعرض للملاحقة والمصادرة وقطع الطريق الذي قامت به القوي الرجعية علي المشروع الذي وهبه حياته.

وللإقصاء والتكفير تاريخ قديم في حضارتنا، وكانا عاملين عطلا نموها وتجددها وريادتها رغم أن الحضارة العربية الإسلامية كانت قد أضاءت العالم لثمانية قرون.

فابن المقفع هو من أشهر المفكرين الأحرار في التاريخ الإسلامي والذين جرى قتلهم والتمثيل بهم منهما بالزندقة وإفساد الناس، وإن كان مؤرخون كثيرون يرون أن السبب الحقيقي لقتله بطريقة بشعة هو مواقفه السياسية لا الدينية، فهو الذي دعا إلي «الامتناع عن الإيمان» بما لا نعرف أو التصديق بما لا نعقل».

وإذا كان مصير ابن رشد أفضل قليلا فإن كتبه أحرقت وجرى نفيه بسبب أفكاره كأحد مؤسسي النزعة العقلانية في الثقافة العربية الإسلامية. وفي بداية القرن العشرين صادرت الرجعية الفكرية والسياسية كتاب «طه حسين» في الشعر الجاهلي وقدمته للمحاكمة ولم يتوفر هذا الكتاب التأسيسي الذي استخدم منهج الشك العلمي في زمانه للقراء إلا في السنوات الأخيرة أي بعد ما يقرب من قرن من كتابته.

وفي منتصف القرن العشرين صادرت الرجعية الدينية كتاب الشيخ علي عبدالرازق «الإسلام وأصول الحكم» الذي نقض مفهوم الخلافة الإسلامية علميا وجرى فصل الشيخ من هيئة كبار العلماء في الأزهر.

وفي هذا المنتصف نفسه نشبت أزمة دراسة الدكتور محمد أحمد خلف الله «للفن القصصي في القرآن» التي أشرف عليها الشيخ «أمين الخولي» وفصلوا خلف الله من الجامعة وحرموا الخولي من الإشراف على رسائل في القرآن ثم كان تقرير الشيخ محمد الغزالي الذي أوصى بمصادرة رواية «نجيب محفوظ» أولاد حارتنا وجرى وقف نشرها مسلسلة في الأهرام والشيخ الغزالي هو نفسه الذي قدم شهادته أمام المحكمة مطالبا بتبرئة قتلة المفكر الإسلامي الدكتور «فرج فودة» صاحب «الحقيقة الغائبة» وهو الكتاب الذي برهن فيه «فودة» على أن عصر الخلافة لم يكن عصرا ذهبيا ولا يحزنون، وأنه شهد صراعات دامية بين الخلفاء وأنصارهم من أجل السلطة السياسية والسيطرة على بيت المال.

ولم تكن محاولة اغتيال نجيب محفوظ ماديا هي آخر المحاولات لمصادرة الحرية الفكرية عمليا ومعنويا وقانونياً، إذ ما أن انتشر اتجاه نصر حامد أبو زيد في تأويل القرآن، إلا واندلعت العواصف من جديد، وتحالفت الرجعية الفكرية والسياسية لإدانة منهج التحليل التاريخي الاجتماعي الذي اتبعه ليبين للناس أن الأفكار هي ثمرة العلاقة الجدلية بين حركة الواقع وموقف هذا المفكر أوذاك من هذا الواقع، وهو المشروع العقلاني الذي واصل بناء التقاليد العلمية الموضوعية التي عرفتها ثقافتنا في عصور ازدهارها، ثم ألقت عليها عصور التراجع والانحطاط ستراً سوداء كثيفة لتحجبها عن الجماهير الواسعة، وتبقي الأخيرة أسيرة الخرافة والفكر الجبري الذي سبق أن ابتكره بنو أمية لتبرير استبدادهم وقيادة الناس في الاتجاه الذي يخدم مصالح الحكام.

تمحور المشروع العلمي «لنصر حامد أبو زيد» والذي اختطفه الموت قبل أن يستكمله حول عقلنة الخطاب الديني الراهن وربطه ليس بالتاريخ فقط وإنما بالمجتمع وفتح أفق للمستقبل، وكانت قضية المرأة واحدة من القضايا الرئيسية التي درسها وقال في هذا السياق إن قراءته الحركة الداخلية للنص القرآني وصلت به إلي أنه بوسعنا أن نساوي بين الرجل والمرأة في الميراث دون افتئات على النص الديني.

وقصة تطليق زوجة نصر حامد أبو زيد الدكتورة «ابتهال يونس» أشهر من أن نحكيها وذلك حين اتهم بأنه مرتد، وكان نتيجة هذا الحكم المأساوي هو خروجه من البلاد شبه منفي وابتعاده عن جامعته وتلاميذه، مع نشر الذعر من منهجه في أوساط الدارسين والباحثين وهو ما سبق أن حدث مع طه حسين وخلف الله وعلي عبد الرازق وفرج فودة وعشرات غيرهم، أي أن المصادرة وهي بنت الاستبداد السياسي والرجعية الفكرية قطعت الطريق على تجديد الفكر ومن ثم تجديد الحياة نفسها، ولكن هذا ليس كل شيء فإن الحياة تمضي وتأتي أجيال جديدة هي بنت الثورة والحرية الفكرية لتزيح الستر عن هذا التراث العظيم وتضيء به حياتنا..

أما مسيرة نبيل الهلالي وأفكاره فإلى العدد القادم.